S

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
FEB 1
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

S/23517
5 February 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، قدم رئيس مجلس الأمن البيان التالي الى وسائط الاعلام باسم أعضاء المجلس فيما يتصل بالبند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" :

"عملا بالفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، أجرى أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وأعضاء المجلس يعربون عن شكرهم للأمين العام على تقريره الوقائعي بشأن امتثال العراق لجميع الالتزامات التي فرضها عليها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة (S/23514) .

"وبعد الإحاطة علما بتقرير الأمين العام ، والاستماع الى جميع الاراء المبداة خلال المشاورات ، خلُص رئيس مجلس الامن الى أنه لا يوجد اتفاق على أنه تتوفر الظروف اللازمة لتعديل النظام المحدد في الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، على النحو المشار اليه في الفقرة ٢١ من ذلك القرار .

"وفي إطار الامتثال ، يلاحظ أعضاء المجلس مع القلق الحادثة التي وقعت مؤخرا في بغداد ، التي تبرهن على عدم توفر تعاون عراقي في الامتثال لقرارات المجلس .

"وفيما يتصل بالتقرير الوقائعي للأمين العام عن امتثال العراق لجميع الالتزامات التي فرضها عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة ، يلاحظ أعضاء مجلس الأمن أنه في حين قد أحرز تقدم كبير ، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به . فهناك أدلة خطيرة على عدم امتثال العراق فيما يتعلق ببرامجه الخاصة بأسلحة التدمير الشامل وإعادة الكويتيين ورعايا البلدان الاخرى المحتجزين في العراق الى أوطانهم . كما لا يزال يتعين إعادة الكثير من الممتلكات الكويتية . ويشعر أعضاء المجلس بالانزعاج إزاء عدم تعاون العراق . إذ يجب أن تنفذ العراق على الوجه التام القرار ٦٨٧ (١٩٩١)

../..

والقرارات اللاحقة ذات الصلة على النحو المعلن في البيان الذي تلاه رئيس المجلس بالنيابة عن أعضائه في الجلسة المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بمشاركة رؤساء الدول والحكومات (S/23500) .

"ويلاحظ أعضاء مجلس الأمن أنه تخفيفا للظروف الانسانية للسكان المدنيين في العراق ، وتيسيرا للإفادة من الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، فقد طُلب الى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ إعداد دراسة عن المواد والامدادات اللازمة للاحتياجات المدنية والانسانية الاساسية ، بخلاف الادوية ، التي لم تكن خاضعة للجزاءات وشحنات الاغذية التي كان مأذونا بنقلها بحرية الى العراق ، مما يمكن تحويله من إجراء "عدم الاعتراض" الى إجراء الإخطار البسيط . وينوه أعضاء المجلس أيضا بتقرير رئيس اللجنة في هذا الصدد . ويعربون عن تقديرهم للجهود التي بذلها رئيس اللجنة للتوصل الى نتيجة ، ويشجعونه على مواصلة مشاوراته مع أعضاء اللجنة بشأن هذه الدراسة وتقديم تقرير الى المجلس في موعد مبكر .

"وأعضاء المجلس يعربون عن استيائهم الشديد لأن السلطات العراقية قررت قطع الاتصالات مع الأمانة العامة فيما يتعلق بتنفيذ القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، اللذين يتيحان للعراق إمكانية بيع النفط لتمويل شراء المواد الغذائية والادوية والمواد والإمدادات اللازمة للاحتياجات المدنية الأساسية بقصد توفير الإغاثة الانسانية وأبلغت الأمانة العامة بذلك القرار . وهم يؤكدون أن حكومة العراق ، بالتصرف بهذه الطريقة ، تعمل على تبديد إمكانية تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها المدنيين ومن ثم تتحمل المسؤولية الكاملة عن مشاكلهم الانسانية . وهم يأملون في أن يؤدي استئناف هذه الاتصالات الى التنفيذ المبكر للمخطط المبين في هذين القرارين ، كيما يتاح للامدادات الانسانية أن تصل الى الشعب العراقي" .

- - - - -